الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

١٦ شوال ١٤٣٨ –١٠ يوليو ٢٠١٧

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٨
حقوق الإنسان في العالم	١٧

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

حقوق الإنسان" تنهي واقعة وافد ترك طفلته عامين بمستشفى بجدة" بحجة خطأ طبي ..وبعد معاناة في البحث عنه ينتظر أن يستلمها غداً

المصدر: جريدة سبق الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
اضغط هنا

نجحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وعن طريق فرعها بمحافظة جدة ، في الوصول لوافد من جنسية عربية ، كان قد تركَ طفلته المولودة داخل مستشفى خاص بالمحافظة لمدة عامين ، حيث توصلَ لتخليص المستشفى من المسؤولية تُجاه تلك الطفلة ،وسيستلم الأب طفلته من المستشفى يوم غدٍ الاثنين ، مُنهياً بذلك مُعاناة المستشفى في البحث عن الأب ومخاطبة الجهات الرسمية.

وتفصيلاً ، فقد علمت "سبق" بأن الوافد العربي والمتزوج من آسيوية ، كان قد أخرجَ زوجته من مستشفى خاص بعد ولادتها لديه ، تاركاً طفلته بحجة أن هناك خطأ طبيا تسببَ في مشكلة بيدها ، والحقيقة تؤكد بأنها نتيجة عيب خلقي منذُ ولادتها ، حيث اختفى عن الأنظار تاركاً الطفلة في حضانة المستشفى ، ورافضاً استلامها.

وأمضت الطفلة مدة عامين بالمستشفى ، وبدون أوراق ثبوتية ، وسط محاولات من قبل المستشفى للبحث عن والدها المُتهرب عن استلامها ، دون أن تتمكن من الوصول إليه وحضوره لاستلامها.

هذا وقد استجابت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، وعن طريق فرعها بمحافظة جدة ، بجهودٍ مبذولة من قبل مديره ، صالح بن سرحان الغامدي ، لما رُفع لها من قبل المستشفى ، حيث تدخلت وتمكنت من الوصول لوالد الطفلة وحضوره لمكتب الجمعية بجدة اليوم ، وإنهاء كافة الأمور ، على أن يستلمها بإذن الله يوم غدٍ الاثنين ، مُنهياً بذلك مُطالبات استمرت عامين .

هيئة حقوق الإنسان

الشورى يشرع لتخويل الدولة بحق الولاية على النفس لمجهولي الأبوين والمسنين والمعوقين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/1608395

الرياض - عبدالسلام البلوي
تمسك عضو مجلس الشورى د. خالد العقيل بتوصيات له على تقرير لجنة الأسرة والشباب بشأن تعديلات مقترحة على بعض اللوائح بشأن تخويل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم بما يكفل لهم حق إقامة الدعوى.

وأصر العقيل على أن يحسم المجلس توصياته التي رفضتها اللجنة المختصة، مطالباً بتوسيع تخويل التنمية الاجتماعية لولاية من ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم لتشمل المعنفين والأحداث والمساجين المنبوذين من أسرهم والمرضى المهملين من قبل ذويهم، والمضطهدين كحالات الهجر والعضل، كما دعا إلى إشراك هيئة حقوق الإنسان في كافة مجريات تقصي تقاعس الأولياء عن المطالبة بحقوق فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم عن طريق المحكمة المختصة.

ورفضت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب التوصيات الإضافية على تقريرها بشأن التعديلات وخلصت في تقريرها النهائي إلى إعطاء وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين، وتعديل اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية لتحقيق هذا الغرض، كما أضافت مادة للائحة دور الرعاية الاجتماعية وأخرى للائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، تخول الوزارة بالولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة.

وأكد تقرير شوري أهمية إضافة هذه النصوص النظامية لتخويل الدولة عبر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لحماية القصر مجهولي الأبوين وذوي الإعاقة والمسنين، من حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي والحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية، وأن الفكرة انطلقت من مبدأ أن الشخص القاصر غير قادر على اتخاذ القرار السليم في نفسه أو أمواله.

وأوضح تقرير لجنة الأسرة والشباب أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية واجهت بعض الصعوبات لهذه الفئات من خلال تعامل إدارات مختلفة مباشرة في الوزارة مع هذه الفئات، وعدم توافر الآليات النظامية التي تمكنها من واجباتها تجاهها.

وشددت اللجنة على أهمية إيجاد وسيلة نظامية تعطي حق الولاية على النفس لمن ينوب عن القاصر في هذا الصدد والمحافظة على النفس المقدم على المحافظة على المال الذي أعطي حق الولاية فيه للهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم وفقاً لنظامها، موضحة أن إجراء التعديلات المشار إليها، تتلخص في حالات الاعتداء السابقة وتعطي الوزارة الحق في إقامة الدعاوى لدى جهات الاختصاص القضائية وغيرها في هذه الحالات فقط على اعتبار أنها ولية أمر من لا ولي له.

إلى ذلك، يحسم مجلس الشورى في جلسة مقبلة، توصية العضو خالد العقيل ورفض لجنة الأسرة لقبولها في جلسة مقبلة بعد أن يستمع لرد اللجنة ومبررات عدم تبنيها للتوصية ضمن تعديل اللوائح المعنية ورأى مقدم التوصية وعدم قبوله لسحبها، لتكون كلمة الفصل للتصويت على مناقشتها ثم إقرارها أو رفضها.

eWdith.com

مختصون: عقوبة اقتصادية قاسية تنتظر قطر

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
http://www.alyaum.com/article/4197288

عمر المطيري - جدة
كشف مختصون سياسيون أن عدم تجاوب قطر مع المطالب المقدمة من الدول الداعية لمكافحة الارهاب سوف يعرضها إلى إجراءات قاسية على جميع الاصعدة سياسيا واقتصاديا، مشيرين في حديثهم لـ«اليوم» إلى أن سحب ودائع سيادية سعودية إماراتية من البنوك القطرية كعقوبة متوقعة؛ قد يؤدي إلى انهيار الدوحة اقتصاديا، وسياسيا، وما يجب عليها في الوقت الراهن هو ترك المكابرة والتعنت برفض المطالب المشروعة من الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب.

تشديد عقوبات
أكد الخبير السياسي د. انور عشقي «ان عدم تجاوب قطر مع مطالب الدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب، وفي مقدمتها التوقف عن دعمها للإرهاب وتمويله، سوف يؤدي إلى مزيد من العقوبات التي سوف تفرض عليها، مشيرا إلى أن من ضمن العقوبات الاقتصادية التي سوف يتم اتخاذها هو تخيير الشركات العربية والغربية التي تعمل في دول الخليج بين العمل ضمن منظومة دول الخليج، او مع قطر، وهو ما يجري الترتيب له.«

وشدد عشقي على أن الشركات الغربية ستتجاوب حتى لا تفقد مصالحها مع دول الخليج، مقابل التعاطي اقتصاديا مع قطر، وأضاف: إلى جانب ذلك ستفعل عقوبات سياسية ترمي لتعليق أو تجميد عضوية الدوحة خليجيا، فضلا عن تجميدها ايضا عربيا.

وقال عشقي: إن الوقت ليس في صالح قطر في رفضها للمطالب، ولن تؤدي محاولاتها باختلاق تبريرات، ممهورة بالمماطلة إلا زيادةً في معاناتها، وزيادة لخسائرها الاقتصادية والسياسية، مستبعدا قدرتها على المواجهة.

الكيل بمكيالين

من جانبه، استنكر رئيس هيئة حقوق الانسان السابق بمنطقة مكة المكرمة، د. ابراهيم المحياني، مزاعم قطر وانتهاج قادتها لسياسة الكيل بمكيالين، والعمل على دغدغة مشاعر المسلمين بوقوفهم مع أهل السنة والجماعة، وإيوائهم وعدم تسليمهم لبلدانهم؛ بادعاء تعريضهم للتعذيب والقتل في دولهم صاحبة السلطة الواحدة والديكتاتورية.

وقال المحياني: «إن المتابع للأزمة يدرك تماما مسلكها لتنفيذ مخطط شرق أوسط جديد، وزعامة حالمة منشودة»، واستدرك قائلا: «الا ان احلام اليقظة لم يتسنى لها ان تصبح على واقع، في ظل الموقف القوي الثابت من دول مكافحة الإرهاب.«

وأضاف الحقوقي: «في اعتقادي ان الأزمة ستستمر؛ بل ربما تمتد لأكثر من أشهر، ولا ازعم إن تبادى أمامي أن تتخذ بعض الدول المتأثرة من سياسة قطر العدوانية خطوات جديدة واكثر تأثيرا من قبل.«

تجميد عضويتها
في المقابل، استحضر الباحث السياسي سلمان الانصاري بعض اوراق الضغط الفاعلة التي من شأنها أن تضع قطر في أتون نار العزلة وتعليق العلاقات الإقليمية والدولية، وقال: «سحب الودائع الخليجية من البنوك القطرية والبالغة اكثر من عشرين مليار دولار اغلبها تعود للمملكة والإمارات، ستكون ورقة اقتصادية ضاغطة؛ كعقوبة متوقعة ولها تاثير مباشر على اقتصادها وعملتها»، وأضاف: «سحبها قد يؤدي إلى انهيار قطر ماليا في وقت وجيز، إضافة إلى تجميد عضويتها في منظومتي مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية.«

ولفت الباحث السياسي إلى «أن الدول الأربع اعطت قطر فرصة لتنفيذ مطالبها، وعودتها إلى الحضن الخليجي؛ قبل ان تتخذ قرارات اقتصادية وسياسية ضدها، تؤدي في النهاية إلى عزلتها وتعرضها وشعبها إلى مستقبل محفوف ومتأرجح وغير آمن.«

وبين الأنصاري «أن سلطات الدوحة اعتقلت خلال الايام الماضية أكثر من ١٩٠ جنديا قطريا، رفضوا الانصياع لأوامر بالعمل تحت إدارة القوات التركية، وهو ما يثبت ان القوات القطرية ترفض العمل تحت إدارة الأتراك أو حرس نظام إيران، او تحت قيادة الاخوان»، وختم حديثه قائلا: «إن القرارات التي سوف ستتخذ ضد قطر لن تستطيع مواجهتها لا محليا ولا دوليا».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرياض

خادم الحرمين أيد إعادة النظر في السياسات والتشريعات الصحية

بعد موافقة الملك.. "الصحة" تحول المستشفيات إلى شركات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/1608409

الرياض - واس
وافق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على تبني أن تكون الصحة العامة سياسة وأولوية في جميع الأنظمة والتشريعات لمكافحة الأمراض والوقاية منها مما يخفف من عبء الأمراض، وهو ما يتطلب عمل جميع الجهات الحكومية لتحقيق هذا الهدف بحيث تكون الصحة أولوية في جميع السياسات.

كشف ذلك وزير الصحة د. توفيق بن فوزان الربيعة، الذي رفع بهذه المناسبة أسمى آيات الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- مؤكداً أن هذه الموافقة تجسّد حرص القيادة الحكيمة واهتمامها بصحة المواطنين وتوفير الرعاية الطبية لهم، ومثمناً الدعم غير المحدود الذي يحظى به القطاع الصحي من ولاة الأمر -حفظهم الله- مما أثمر في تحقيق العديد من المنجزات في المجال الصحي.

استثمار الإمكانات

وبيّن وزير الصحة أنه انطلاقاً من الدور الفاعل للوزارة في الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين ووقايتهم من الإصابة بالأمراض، فقد واصلت الصحة تنفيذ الكثير من البرامج والأنشطة في مجال الصحة العامة مثل الحملات الصحية التثقيفية، وحملات تعزيز الصحة التي شهدت تفاعلاً كبيراً من كافة الفئات المستهدفة، وغطت الكثير من الموضوعات الصحية المهمة، مثل حملات السكري، وحملة الكشف عن سرطان الثدي - سرطان القولون - الملاريا - الإنفلونزا - الكلى - الدرن - القلب - التهاب المفاصل - هشاشة العظام - المضادات الحيوية - الإيدز وغيرها.

»الضمان الصحي» يكفل عدم تحمل المواطن أي تكاليف إضافية
وأكد أن الوزارة تبذل قصارى جهدها لاستثمار الإمكانات المتاحة كافة لتحقيق الاستفادة المثلى منها بما ينعكس إيجاباً على تجويد وتحسين الخدمات الصحية ورفع كفاءة الأداء في المرافق الصحية ويُسهم -بإذن الله- في تحقيق تطلعات ولاة الأمر -حفظهم الله- وكسب رضا المواطنين.

مراجعة السياسات

وأكدت وزارة الصحة في بيان لها اليوم أن "الصحة" يجب أن تراعى في جميع السياسات والتنظيمات لدى كل القطاعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخيرية بما في ذلك المؤسسات الخاصة والجهات المانحة وغيرها، مشيرة إلى أن هذا النهج يقتضي أن تقيّم وتراجع السياسات لتكون هي وما يتبعها من قرارات وتنظيمات عامة وبشكل منهجي داعمة للصحة، ولتضع في اعتبارها الآثار الصحية المترتبة من أجل تحسين صحة الفرد والمجتمع، بحيث يكون تحسين النظام الصحي ممتداً إلى ما هو أبعد من تقديم خدمات الرعاية الصحية لتشمل نمط المعيشة والحياة للفرد والمجتمع، وهذا لا يكون إلا ببيئة توفر المقومات التي تساعد وتدعم ليكون كل فرد من أفراد المجتمع متمكناً من المحافظة على صحته وممارسة كل ما يحافظ عليها.

وأوضحت أن هذا المبدأ يجب أن يُراعى في كل تفاصيل طريقة تقديم الرعاية الصحية كما أن تكون آلياتها مصممة بوصف أن هذا المنهج يدعمها وتدعمه، مفيدة أن هذا النهج المتخذ من منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الصحية المرجعية العالمية توجه رئيسي لدى كثير من الدول التي نجحت في أنظمتها الصحية مثل فنلندا والنرويج والسويد وكندا وأستراليا ونيوزلندا وبريطانيا وغيرها، كما أوصت منظمة الصحة العالمية بأن أي خطط تحسين للنظم الصحية يجب أن تتحول إلى سياسات وإستراتيجيات صحية تتبناها كل القطاعات بأنواعها.

التحول لشركات

وأفادت وزارة الصحة في بيانها، أنها ستتحول في أدائها إلى نظام الشركات وهو (فصل المستشفيات والمراكز الصحية عن الوزارة وتحويلها إلى شركات حكومية تتنافس على أسس الجودة والكفاءة والإنتاجية)، وهذا يعني بعد فصل الخدمات عن الوزارة، أن تتفرغ الوزارة إلى دورها الرئيسي الإشرافي والتنظيمي.

وأبانت أن التحول إلى شركات يهدف إلى تطبيق أساليب القطاع الخاص في الكفاءة ورفع الإنتاجية وتقليل الهدر وسرعة اتخاذ القرار والبعد عن المركزية وبالتالي تحسين جودة الخدمات وتوفير الخدمات في الوقت والمكان المناسبين، مشيرة إلى أن تقديم الخدمات سيكون عن طريق تجمعات تتكون من رعاية أولية ومستشفيات عامة وتخصصية تخدم مجموعة من السكان ويتم تقديم رعاية شاملة ومتكاملة (وقائية وعلاجية وتأهيلية) لهم.

وقالت في البيان: "إنه سيتم إدارة تلك التجمعات عن طريق شركات في مناطق المملكة حيث تهدف الصحة من وراء التحول لشركات إلى تحسين كفاءة وفعالية المرافق وتحسين الوصول لكافة الفئات السكانية المختلفة وتطوير وتجويد الخدمات وتحسين جودة وسلامة المرافق التي تلبي احتياجات المواطنين وتزيد من رضاهم، كما ستزيد من تركيز الوزارة على الدور الإشرافي والتنظيمي لتحسين القطاع الصحي بأكمله."

الضمان الصحي

ولفتت وزارة الصحة إلى أن من أهم عوامل نجاح التحول في القطاع الصحي في المملكة هو تغيير الطريقة التي يتم بها تمويل خدمات الرعاية الصحية، إذ تعتمد طريقة التمويل الحالية على المدخلات وليس المخرجات، مما يحد من الحوافز لرفع الإنتاجية وتحسين جودة الرعاية المقدمة، ولهذا سيتم إنشاء "برنامج الضمان الصحي وشراء الخدمات الصحية" التابع للوزارة الذي يهدف إلى صياغة وتنفيذ آلية جديدة لتمويل الشركات عن طريق شراء الخدمات الصحية، وفقاً لأساليب الشراء الإستراتيجي التي تضمن توفير الحوافز اللازمة لتقديم خدمة عالية الجودة بدون تحميل المواطن أي تكاليف إضافية.

"هيئة الشورى" تضع تقارير الوزارات و"حماية المبلغين عن فساد" في جدول الأعمال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
اضغط هنا

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى إلى جدول أعمال المجلس، تقارير سنوية عدة لعدد من الجهات الحكومية وعدد من المقترحات، قدمها أعضاء المجلس، استناداً إلى المادة الـ٢٣ من نظام مجلس الشورى، ومشاريع اتفاقات عدة ومذكرات للتفاهم بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة، في مجالات مختلفة.

جاء ذلك خلال الاجتماع السابع للهيئة العامة من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة لمجلس الشورى، الذي عقدته أمس، برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد الجفري، وفي حضور مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان، ورؤساء اللجان المتخصصة في المجلس، والأمين العام المكلف خالد الضبيبان.

وقررت الهيئة العامة، خلال الاجتماع، إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، في شأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد للعام المالي ١٤٣٧- ١٤٣٨، وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية للعام المالي ١٤٣٦- ١٤٣٧، وتقرير اللجنة المالية في شأن التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والاستثمار للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٣٦- ١٤٣٧، وتقرير اللجنة الصحية في شأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

وأحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى مقترحات عدد من الأعضاء استناداً إلى المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، وهي تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن مقترح مشروع نظام حماية المبلغين عن الفساد المالي والإداري، المقدم من عضو المجلس الدكتور معدي آل مذهب، وتقرير اللجنة ذاتها في شأن مقترح مشروع نظام حماية الشهود المبلغين والخبراء، المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الغديان، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للعقار، المقدم من عضو المجلس الدكتور مشعل السلمي وعضوي المجلس السابقين؛ المهندس محمد القويحص، والدكتور مفلح الرشيدي.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير اللجنة المالية في شأن درس موضوع الجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية، التي تشرف عليها هيئة السوق المالية لجرائم التزوير في المستندات أو تزييفها، أو تقديم بيانات مالية كاذبة أو مضللة، ووضع الآليات اللازمة لمعالجة الموضوع، بما في ذلك تحديد دور كل جهة في هذا الشأن. ووافقت أيضاً على إحالة تقارير عدة، من لجان المجلس المتخصصة، تضمنت مشاريع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات عدة.

٦٠ مخالفة للعمل تحت "الشمس"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
اضغط هنا

الرس – الحياة
ضبطت فرق التفتيش بفرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمحافظة الرس في منطقة القصيم خلال إجازة عيد الفطر المبارك، ٦٠ مخالفة على ٣٠ مؤسسة وشركة محلية، فيما تم تقديم النصح والإرشاد لأكثر من ١٠٠ منشأة في عدد من المحافظات التابعة للمكتب.
وأوضح مدير مكتب العمل بالرس خالد الدخيل أنه تم تنفيذ حملات تفتيشية على عدد من المنشآت والمواقع التجارية والصناعية والمباني تحت الإنشاء داخل وخارج المحافظة، وذلك للتأكد من التزامها بإيقاف العمل تحت أشعة الشمس.

إطلاق برنامج صيفي للشبان مجاناً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
اضغط هنا

أنهت الجامعة السعودية الإلكترونية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) خطة برنامج المخيم الصيفي لهذا العام الذي سينطلق في ٢٩ شوال الجاري لمدة ٤ أسابيع، ويضم عددًا من البرامج التطويرية والمهارية للشباب والفتيات التي تعدهم فكريا وعمليا لتلبية احتياجات سوق العمل في المملكة.
وسيتم من خلال هذا البرامج تقديم باقة من البرامج التدريبية المعتمدة من الجامعة السعودية الإلكترونية تتعلق بتعليم اللغة الإنجليزية، ومهارات الاتصال، والتسويق، وإدارة تطوير الذات، والمهارات القيادية، واستخدام الحاسب الآلي، وتنمية الفكر، والقيادة الإدارية.
ودعا مدير الجامعة السعودية الإلكترونية الدكتور عبدالله الموسى الشباب والفتيات إلى سرعة التسجيل في هذا البرنامج عبر الدخول على موقع دروب الإلكتروني، والاطلاع على البرامج المتاحة، مؤكدًا مدى الفائدة التي سيجنيها الملتحق في إحدى دورات البرنامج من خلال زيادة مستوى الفكر والثقافة والمهارة لديه.
فيما أشار إلى أن أمكان التسجيل في البرنامج بالمجان من باب إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الشباب والفتيات للتسجيل وتحقيق الفائدة بما يكفل تكوين جيل صاعد من أبناء الوطن مسلح بالمعرفة والمهارة التي تتواكب مع ما تمر به البلاد من تطور ونهضة في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي ترمي للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على سواعد أبنائه.
ووقع مدير الجامعة السعودية الإلكترونية، خطة هذا البرنامج مع رئيس شركة تكامل القابضة الدكتور أحمد اليماني بصفته ممثلاً لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

"الصحة": نشر مقاطع الجراحات العلاجية والتجميلية مخالف للأخلاقيات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
اضغط هنا

أكدت وزارة الصحة أن نشر صور ومقاطع الجراحات العلاجية والتجميلية يعد مخالفاً لأخلاقيات الممارس الصحي وتعدياً على حقوق المرضى، مشددة على جميع المنشآت الصحية والممارسين بضرورة التزام أخلاقيات الممارس الصحي.

وحذرت «الصحة» من الممارسات السلبية في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وبخاصة في مجال الإعلانات أو تصوير مقاطع فيديو أو صور أثناء الجراحة، مؤكدة ضرورة عدم استغلال المرضى بعرض حسوم لهم مقابل نشر تصوير الجراحة العلاجية والتجميلية بأغراض إعلامية أو دعائية.

ولفتت الوزارة إلى أن المادة الـ٣١ من نظام المؤسسات الصحية الخاصة تنص على أنه يحظر على المؤسسة الصحية الخاصة الدعاية لنفسها إلا في الحدود التي لا تتعارض مع أخلاق المهنة، وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنفيذية»، موضحةً أن كل الإعلانات الطبية يجب أن يحصل أصحابها على موافقة رسمية مسبقة من وزارة الصحة.

وأضافت أن «المادة الـ٢١ من النظام نفسه تنص على أنه يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام بغرامة مالية لا تقل عن ١٠ آلاف ريال، ولا تزيد على ١٠٠ ألف ريال، وإغلاق المؤسسة الصحية الخاصة مدة لا تزيد على ٦٠ يوماً، مع إلزام المؤسسة اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل المرضى المنومين للعلاج فيها إلى مؤسسات أخرى قبل الإغلاق، إضافة إلى سحب الترخيص، ولا يجوز التقدم بطلب الترخيص إلا بعد مضي سنتين على الأقل.«

وقالت الوزارة: «نصت المادة العاشرة من نظام مزاولة المهن الصحية بأن يبتعد الممارس الصحي عن أساليب الدعاية ذات الطابع التجاري والمثيرة... إلخ، وفي المادة ذاتها منعت الممارس الصحي الإعلان عن نفسه إلا من خلال الشروط المذكورة في المادة الـ٣١ من نظام المؤسسات الصحية المذكور أعلاه». وأشارت إلى أن المادة الخامسة من النظام ذاته نصت على أن دليل أخلاقيات مزاولة المهن الصحية، التي تعتمدها الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، يعتبر جزءاً من النظام ذاته. فيما أوضحت بالنسبة إلى العقوبات أن المادة الـ٢٩ من النظام نفسه بينت أنه يعاقب كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام من الممارسين الصحيين بغرامة مالية لا تزيد على ٥٠ ألف ريال.

كذلك نوهت الوزارة بأنه سيتم إطلاق حملة تثقيفية للتذكير بمنع الممارسات السلبية في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وبخاصة في مجال التجميل، من نشر صور ومقاطع فيديو بعضها يكون مخلاً بآداب الدين الإسلامي، لافتةً إلى أن الحملة تتضمن أبرز هذه الممارسات وأسباب منعها، وإعطاء مهلة ٣٠ يوماً للتقيد بإزالة المحتويات كافة من وسائل الإعلام، وبدء تطبيق العقوبات على المخالفين.

ودعت الجميع إلى التعاون معها والإبلاغ عن أية مخالفات بهذا الخصوص، من خلال الاتصال بالرقم ٩٣٧، مؤكدة للممارسين الصحيين كافة، في القطاعين الخاص والعام، أهمية تطبيق معايير سلامة المرضى والتقيد بالرخص النظامية والتأهيل من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، والحرص على صحة المرضى وتحقيق سلامتهم، وجعلها محور اهتمامهم مع الالتزام بأخلاقيات المهنة ونظام مزاولة المهن الصحية.

وزير المالية: إطلاق حساب المواطن مرتبط بتعديل أسعار الطاقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
http://www.alriyadh.com/1608400

الرياض
أكد وزير المالية، محمد الجدعان، أن حساب المواطن يسير حسب ما خطط له، وسيتم إطلاقه قبل تعديل أسعار الطاقة.
وأوضح قائلا في مقابلة مع تلفزيون "العربية": إذا تم إعلان تاريخ لتعديل أسعار الطاقة سواء الكهرباء أو الوقود سيتم إطلاق حساب المواطن.
ومن جانب آخر، قال الجدعان: إن المملكة تعتزم إصدار صكوك خلال شهر يوليو الجاري، وذلك كجزء من خطة المملكة لإصدار أدوات الدين، مبينا أنه لم يتحدد بعد قيمة وحجم الإصدار المزمع وأن ذلك يعتمد على السوق والطلب.
وبخصوص موازنة الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٧، قال الجدعان: إن مستوى عجز الميزانية لا يزال أقل من المتوقع خلال بداية العام، وبدأ في التوازن والتعادل مع توقعات الوزارة،متوقعا أن يكون مستوى الإنفاق أقل مما حدد في الميزانية والإيرادات أعلى مما حدد،لكن ليس بذات الفرق في الربع الأول ٢٠١٧.

شركة تفضل الوافدين والعمل تتوعد بالعقوبات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=308771&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي
طالبت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من المواطنين بضرورة الإبلاغ عن الشركات التي تفضل الوافدين عن السعوديين في المنشأة، عبر مركز الاتصال أو من خلال خدمة العملاء في تويتر أو عن طريق التطبيقات الإلكترونية والذكية، جاء ذلك في الوقت الذي ميزت إحدى الشركات السعودية الموظفين المقيمين عن السعوديين من خلال تسريح المواطنين مقابل تكفلها بدفع رسوم المرافقين والتابعين للمقيمين هذا العام.
النظام واللوائح
قال المتحدث الرسمي لوزارة العمل خالد أبا الخيل لـ«الوطن»، إن الوزارة تحفظ حقوق العاملين في المنشآت ولا تسمح بوجود أي تجاوزات للأنظمة، وتعمل على منع المنشآت من تفضيل الوافد على السعودي باعتباره الأحق بالعمل، مؤكدا

أن الوزارة ستقوم باتخاذ الإجراءات النظامية ضد أي منشأة تخالف نظام العمل أو تتخذ مواده ذريعة للاستغناء عن السعوديين. وأشار أبا الخيل، إلى أنه سبق وأن صدر قرار وزاري يمنع فصل السعوديين بشكل جماعي سواء دفعة واحدة أو على دفعات متفاوتة، وكل منشأة تخالف تتم مراجعة بياناتها والتأكد من عدم تجاوزها لأي نظام أو لوائح، وفي حال ثبت تجاوزها فإنه يتم تطبيق الأنظمة والعقوبات بحقها.

مقاطعة الشركة

تداول عدد كبير من رواد مواقع التواصل الاجتماعي نسخا من الخطابات الموجهة للموظفين السعوديين والأجانب في إحدى الشركات السعودية، ليتبين مدى التناقض في المعاملة وتمييز الوافدين عن المواطنين، الأمر الذي ازعج الجميع، ليطالبوا بضرورة مقاطعة التعامل مع الشركة وشراء منتجاتها كونها تخالف سوق العمل وتفضل الأجانب عن السعوديين، بالإضافة إلى مطالبتهم بالتحقق من ملفات الشركة وإيقاع أقصى العقوبات مقابل تجاوزاتها للنظام.

إنهاء خدمات

وجهت إحدى الشركات -تحتفظ الوطن باسمها- إشعار إنهاء خدمات لعدد من الموظفين السعوديين لإبلاغهم بعدم استمرارهم بالعمل ولذلك سيتم إنهاء خدماتهم بناء على المادة ٧٧ من نظام العمل. وبشرت الشركة ذاتها عموم منسوبيها الأجانب بأنها ستتكفل بدفع رسوم المرافقين والتابعين عنهم وذلك بنسب متفاوتة عن كل موظف. كما بشرتهم أيضا أنه في حال تحسن المبيعات بشكل كبير خلال الأشهر الـ ٦ المقبلة فإن الشركة ستتحمل كافة الزيادة لرسوم المقابل المادي لعوائل موظفيها الوافدين، وفي حال الاستمرار في التحسن للمبيعات، سيتم تحمل الشركة لكافة الزيادات المقابل المادي لعوائل موظفيها بشكل دائم.

اللاتسامح حرب ضد الدولة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=34669

مجاهد عبدالمتعالي

احترمت الأديان مسألة الفضاء العام والخاص، ولهذا نرى أن الإمامة في الصلاة داخل المنزل لا تكون إلا بإذن صاحبه، مهما كان في الضيوف من صاحب سماحة أو فضيلة، فسيبقى أصحاب السماحة والفضيلة مفضولين إلا بإذن صاحب المنزل الذي يملك الفضاء الخاص بمنزله.

الفضاء العام خارج المنزل يبقى ملك الدولة والتي تراعي فيه تعدد المذاهب الدينية والتوجهات الفكرية بين مواطنيها، ولهذا دورها يكمن في حفظ النظام العام، ويبقى السؤال: ما موقف المواطنين من مفهوم النظام العام، فالشعب متنوع، وهذا التنوع يقتضي من الدولة تأسيس مفهوم (التسامح) بين المواطنين في الفضاء العام ليكون فيه حيزا للجميع على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم، فإن وجدت فئة من المجتمع لا تؤمن بقيمة (التسامح) فسيقع الصدام بين المتسامحين ويمثلهم غالبية الشعب، وبين اللامتسامحين، وهم قلة، لكنهم أكثر عصبية ويتوهمون أن لهم شوكة فوق شوكة الدولة، وغالبا يظهر لنا أن المتسامحين، وهم غالبية الشعب، يفضلون الاستسلام لغير المتسامحين ما لم تتدخل الدولة لحماية التعددية في الفضاء العام، فيستثمر اللامتسامحون تجاهل الدولة لهذا الفراغ، فيصفونه بأنه استحقاق لهم، وأنهم من يقود توجهات الدولة، فتظهر الدولة كما لو كانت فرعا لداعش، أو دولة شمولية لها صوت واحد ولون واحد، بينما الحقيقة تقول إن الدولة الحديثة ليست مشغولة بالاصطفاف مع فئة ضد فئة، بل مشغولة بضمان السلم الأهلي بين أطياف الشعب، عبر فرض قوانين ضد الكراهية وإثارة النعرات، فالدولة الحديثة ليست مشروعا شموليا مستبدا، لتكون مشغولة بفرض توجه أقلية على أغلبية أو العكس بقدر حرصها على سلامة الجميع من تغول فرد أو جماعة باسم الدين أو القبيلة على فرد أو جماعة أخرى، فالمواطنة مساواة في الانتماء لا اصطفافات بالولاء، فالخدمات تصل مبنى جمعية الثقافة والفنون كما تصل

الحسينية كما تصل المول التجاري كما تصل المسجد الجامع كما تصل مبنى البنك في الشارع المقابل له، أو المستشفى أو الفندق، ويبقى الولاء الديني أو العشائري أو الفكري خيارا شخصيا من خيارات حق التجمع المكفولة في شرعة حقوق الإنسان ما لم تدع للكراهية والتعصب والعبث بالنظام العام. هل من مهام الدولة حماية الدين؟ نعم وحماية الدين على نوعين فالنوع الأول مظهر عام تمارسه كل دول العالم حسب ثقافاتها واختلاف دياناتها، ويسمونه الحفاظ على الأخلاق العامة في المجتمع، بل إن بعض دول الغرب مثلا تتشدد في بعض الإجراءات الخاصة بالحفاظ على المرأة من التحرش أو الطفل من الانتهاك أكثر من تشدد بعض الدول المسلمة، حفاظا منهم على الطفولة ونشأتها في بيئة سليمة وسوية، وهذا الحفاظ على الحقوق نتشاركه مع دول العالم باسم اتفاقيات (حقوق الإنسان) كمعيار معترف به دوليا، نحاول الوصول فيه لأعلى المستويات كدولة تنتمي للعالم الحديث.

ويبقى النوع الثاني من حماية الدين، والتي تخص المملكة العربية السعودية لتشريف الله لها بأن فيها قبلة المسلمين وقبر نبيهم الكريم، عليه الصلاة والسلام، وعليه فما تطرحه الدولة من مفاهيم دينية في مناهجها الدراسية أو على لسان بعض خطبائها في المساجد أو وعاظها في وسائل التواصل سيبقى محسوبا عليها أمام العالم، حتى ولو حاول البعض إعطاء مساحة من الحرية للخطيب والواعظ، وهنا نعود لما طرحناه في أول المقال عن التسامح مقابل اللاتسامح، فعندما يخلط البعض عن قصد أو غير قصد بين الحق في حرية الرأي والتعبير ليضرب السلم الأهلي من خلال كلماته المليئة باللاتسامح، وإثارة الضغينة والبغضاء بين فئات الشعب، بل وبين الناس في الداخل والعالم من حولنا، فإن حق حرية الرأي والتعبير يسقط عنه ليحل مكانه قانون إثارة الكراهية والتأثير على السلم الأهلي، فكيف إذا استعان أصحاب الضغينة واللاتسامح بقنوات داخلية أو خارجية تحت دعوى حرية الرأي والتعبير؟.!!

عندما دعا الملك عبدالله علماء الدين بأن يجتهدوا ويتركوا الكسل، كان يقصد بذلك أن ينفوا عن الدين غلو الغالين وتحريف المبطلين، فالعالم من حولنا كان وما زال يعقد المقارنات بين ما يراه في داعش وبين ما يدعو له بعض شيوخ الداخل من مفاهيم تكاد تشي بأنهم ينهلون من منهل واحد، وكأنما الدين الإسلامي هو ما تقاطعت فيه داعش مع بعض شيوخ الداخل المحسوبين على هذا الوطن، ثم جاء الملك سلمان لتتزعم الدولة على جميع الأصعدة ما عجز عنه الكسالى في كل مجال، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، فتقوم المملكة بوضع النقاط على الحروف وفق سياسة خارجية يجب علينا كمواطنين الوقوف معها دون تحريف المبطلين الذين يريدون تصوير سياستنا الخارجية كجزء من صراع طائفي، بينما سياستنا الخارجية تريد نزع الفتيل الطائفي الذي تستثمره إيران بعمامتها السوداء، عن طريق استثمار المعطيات الدولية الحديثة لتعرية هذا الطموح القروسطي الذي يعيد العرب جميعا إلى عصور غزوات المغول والتتار وملوك الطوائف، وهنا يظهر الجانب الصعب في حماية الدين من غلو الغالين، فكل مواطن سني أو شيعي، سلفي أو صوفي، لا يؤمن بالمساواة في المواطنة بين السعوديين، فهو من الغالين في الدين، وهؤلاء قطعا أقلية، لكنها كما ذكرنا أقلية تعيش (اللاتسامح)، وعندما ترتطم مع غالبية المواطنين (المتسامحين) فإنهم يغلبون الأغلبية عندما يجدون فرصة في إذكاء التعصب والضغينة بين فئات المجتمع، فحتى بعض بلاد أوروبا بدأت بإعادة السؤال الوجودي على نفسها، عندما وجدت نفسها مع أقلية تستغل (التسامح) في فرض مبادئها الدينية القائمة على (اللاتسامح)، ولهذا فرضت أنظمة جديدة لا يتفهمها كثير من المسلمين، رغم أنها في أصلها قائمة على مبدأ (المعاملة بالمثل)، فالتسامح إن لم يجد دولة تدافع عنه فسيستشري بين شعوب الدنيا مزاج من الكراهية المضادة سببه عرابو اللاتسامح في كل دولة ودين وملة. أخيرا قد تؤمن دولة من الدول (باللاتسامح) وتطرحه كسلاح أيديولوجي لها تمد به نفوذها، وتستقطب عرابي الضغينة من كل الأرض، لنرى بجوارنا (كوريا شمالية) تتكلم بلساننا ولها نفس ديننا، تريد أن تكون آخر معقل من معاقل حراسة الأفكار الشمولية التي تجاوزها العالم، سواء كانت باسم الشيوعية الحمراء، أو باسم الإسلاموية السوداء.

معيار داعش كمنظمة إرهابية يتقاطع تماما مع كوريا الشمالية كدولة مارقة، حتى ولو اختلفت اللغة والدين والمنهج الفكري وتاريخ النشأة، وعلى كل دولة أو منظمة تتقاطع مع أدبيات داعش أو كوريا الشمالية أن تبحث عن غطاء يحميها من رياح العولمة التي تقتلع أشجار الشوك التي تسقيها كل عقلية شمولية لا تؤمن بأنها جزء من العالم بمفاهيمه المقررة عن حقوق الإنسان (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، وكل مناورة أو تذاكٍ ضد هذه الحقوق ليس إلا خزيا وعارا يأباه كل وطني حر أن توصم به دولته.

حقوق الإنسان في العالم

"العيادات السعودية" تواصل حملتها للاجئين السوريين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م
اضغط هنا

صرفت العيادات التخصصية السعودية من خلال الصيدلية التابعة لها في مخيم الزعتري ٢٢٧٦ وصفة طبية، وذلك خلال الأسبوع الـ٢٣٥ منذ بدء تقديم الخدمات للأشقاء اللاجئين السوريين، وشملت الوصفات جميع أصناف الأدوية والمستلزمات الطبية التي يحتاج إليها الأشقاء اللاجئون.

ولفت المدير الطبي للعيادات الدكتور حامد المفعلاني النظر إلى أن الأشقاء السوريين القاطنين في مخيم الزعتري يقصدون العيادات التخصصية السعودية لتنوع الاختصاصات الطبية فيها، بما يوفر الرعاية الصحية المتكاملة لهم ولأسرهم، والذي يكمله وجود الصيدلية المتكاملة في العيادات التي تتوافر بها الأصناف العلاجية لجميع الاختصاصات الطبية، إضافة إلى اهتمامها بصرف الأدوية الدورية للأمراض المزمنة والموسمية.

من جهته، أوضح المدير الإقليمي للحملة الدكتور بدر السمحان أن الحملة السعودية من خلال العيادات الطبية المتخصصة داخل مخيم الزعتري تقوم باستمرار على رفد المرافق الطبية كافة بالأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة بما يحقق الهدف السامي المنشود لمتابعة الشقيق السوري من الناحية الطبية والصحية والجسدية.

كاريكاتير

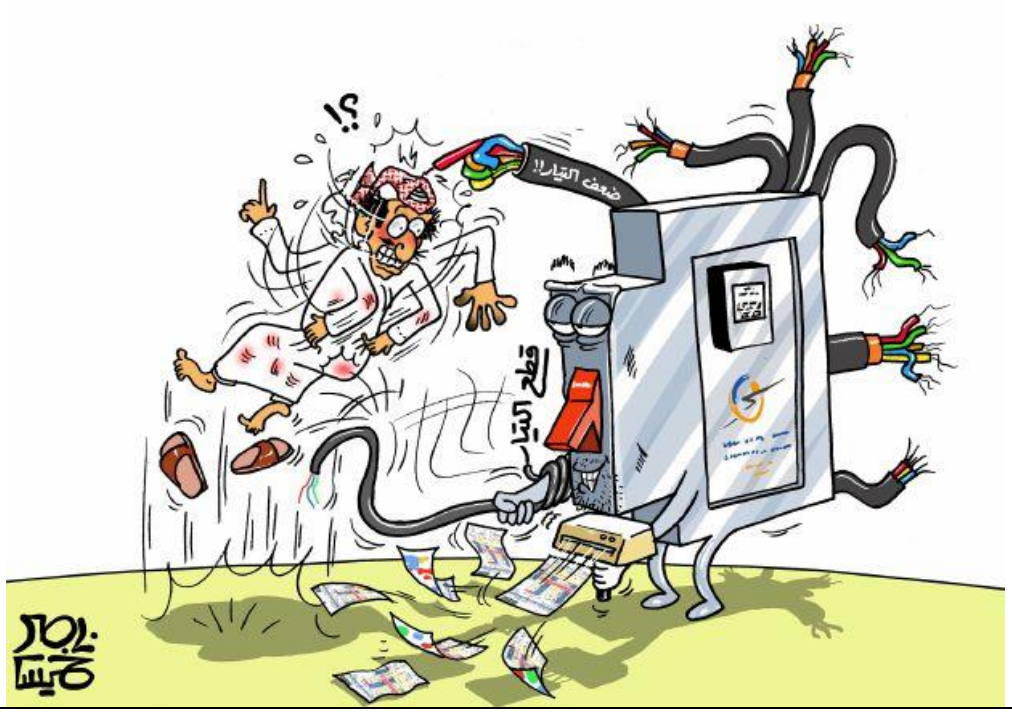

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ١٦ شوال ١٤٣٨هـ - ١٠ يوليو٢٠١٧م

http://www.al-jazirah.com/2017/20170710/cr7.htm